قره باغ من الصراع إلى الحل
Karabakh from conflict to resolution

تحرير: محيي الدين أتامان ، فرهاد بيرنجي
Author: Muhittin Ataman, Ferhat Pirinççi

الناشر: اسطنبول - سيتا 2021
Publisher : Istanbul - SETA 2021

مراجعة: محمد عمر
Reviewed by: Muhammed Omar

عدد الصفحات: 394
Pages: 394

أصدرت مؤسسة «سيتا» مؤخرًا كتابًا بعنوان «قره باغ من الصراع إلى الحل». يتناول الكتاب قضية قره باغ من الزوايا والأبعاد كافة، حيث يحلّل الكتاب المسار التاريخي للقضية، وأهمية الإقليم بالنسبة لكل من أذربيجان وأرمينيا، كما يناقش الكتاب حرب قره باغ الثانية، وسياسات الجهات الفاعلة في القضية.

حرّر الكتاب البروفيسور محيي الدين أتامان والبروفيسور فرهاد بيرنجي، وشارك في كتابة الفصول مجموعة من الباحثين المختصين في الموضوع من تركيا وأذربيجان، فتناولوا القضية كل من زاوية تخصصه. يقع الكتاب في 394 صفحة، وهو من القطع المتوسط، وقد جاء في 17 فصلًا، قُسّمت الفصول على أربعة أجزاء رئيسة. هدف الجزء الأول من الكتاب إلى تسليط الضوء على قضية قره باغ وأهميتها بالنسبة إلى طرفَي الصراع، وهدف الجزء الثاني إلى تتبع المسار التاريخي للقضية وعملية المفاوضات والحرب الأولى، فيما تناول الجزء الثالث حرب قره باغ الثانية، وتناول الفصل الخامس سياسات الدول الفاعلة في القضية.

يبدأ الكتاب بفصل لمحرّرَيْه حمل عنوان: «قره باغ: من صراع مجمّد إلى حلّ لا مفرّ منه». ناقش الباحثان طبيعة الصراع، إذ جادلا بأن الوضع قبل الحرب الثانية كان لا حرب ولا سلام، ولذا تُعَدّ الحرب نقطة تحوّل في مسار الصراع. ويجادل الباحثان بأن المرحلة التالية للحرب ستتأثر بعدد من العوامل، أولها إصرار أرمينيا على السياسات التوسعية، ونهجها في أثناء المفاوضات. والعامل الثاني هو عدم الالتزام بالقانون الدولي، والخلل الذي يعتري الوساطة بين طرفي الصراع. والعامل الثالث هو الدبلوماسية والقدرات العسكرية المتقدمة التي تتمتع بها أذربيجان. أما العامل الرابع فهو القدرات التركية المتزايدة، ودعمها غير المشروط لأذربيجان. مستقبل الصراع يتوقف الآن على السياسات التي ستتبعها أرمينيا التي لديها خياران: الأول: أن تواصل نهجها العدائي التوسعي وتهدّد الاستقرار الإقليمي، وهو ما يراه الكاتب غير قابل للاستمرار في ظل أن يريفان محاطة بجارتين أقوى منها، ولا تمتلك أي منفذ على أيّ بحر. الخيار الثاني هو أن تتراجع

DOI:10.36360/1560-010-003-009

يريفان عن سياستها وتقرّر حلّ الصراع دبلوماسيًّا، وهو ما يراه الباحثان صعبًا، ولكن ليس مستحيلًا. ولكن على أيّ حال فأذربيجان أثبتت أنها مستعدة لكلا الخيارين.

وقد تناول الفصل التالي من هذا الجزء أهمية إقليم قره باغ بالنسبة لأذربيجان من الناحية التاريخية والجغرافية والثقافية، وجذور الاستهداف الأرميني للإقليم. حيث يشير الفصل إلى أن قلعة شوشة الموجودة في الإقليم تمثّل رمزًا للعظمة والصمود في الثقافة الأذرية. ويناقش الفصل موضع الإقليم في التاريخ الأذري بشكل مفصل، بدءًا من عهد نادر شاه في القرن الثامن عشر، مرورًا بالحقب التاريخية التالية، وأهمها فترة السيادة السوفيتية على الإقليم، ووصولًا إلى الحرب الأولى.

الفصل الثالث من هذا الجزء من الكتاب ناقش الأهمية التي يستحوذ عليها الإقليم بالنسبة لأرمينيا من بعدين متداخلين: «تاريخي-أيديولوجي»، و«عسكري-جيوسياسي». عدّ الباحث الأهمية الجيوسياسية للإقليم متغيرًا تابعًا للبعد الأيديولوجي؛ فالسياسة الأرمينية إزاء ملف قره باغ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدوائر السياسية النشطة في الشتات الأرميني، والطموحات القومية-الأيديولوجية للنخب العسكرية الأرمينية التي ادّعى الباحث أنها امتداد للمقومات الجيوسياسية الإقليمية الروسية. يفنّد الباحث في الجزء الأول من الفصل الأطروحات الأرمينية المتعلقة بحقوقهم التاريخية في الإقليم، ومن أهمها أطروحة «أورارتو». ينتقل الباحث بعد ذلك لمناقشة تداعيات سياسات الهجرة والتسكين الروسية القيصرية على صراع قره باغ. فقد كانت الأولوية العسكرية الجيوسياسية لروسيا هي تشكيل مناطق عازلة على حدودها مع الدول التي تخوض صراعات مزمنة معها، على أن يسكن هذه المناطق مجموعات إثنية تدين لها بالولاء. وعلى هذا النحو جرى إسكان الأرمن في المنطقة.

يتناول الجزء الثاني من الكتاب التطور التاريخي للصراع على الإقليم، بدءًا من انهيار روسيا القيصرية، مرورًا بانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب قره باغ الأولى، والمفاوضات الدبلوماسية التي تلتها، ومسار «مينسك».

في الفصل الرابع يؤرخ الباحث لبداية الوجود البلشفي في شمال القوقاز بتأسيس كومونة باكو عام 1917 على يد الأرميني ستيبان شاوميان. تبع ذلك عامان من التوترات، تفوّقت فيها أذربيجان في البداية بدعم عثماني ولكن انتهى الأمر عام 1920 بسيطرة البلشفيين على زمام الأمور في باكو، وتأسيس جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية، كما حدث الأمر نفسه في أرمينيا، غير أن النزاعات على الحدود استمرت، في ظل توصيات سوفييتية بحلّها سلميًّا. وعلى الجانب الآخر تواصلت المطالب الأرمينية داخل الاتحاد السوفييتي لضم إقليم قره باغ إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية من دون جدوى حتى عهد غورباتشوف. ولكن خلال عهد غورباتشوف وقع حدثان مهمّان يتعلّقان بالنزاع على الإقليم؛ كان أوّلهما استقالة حيدر علييف من منصبه في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي بتعليمات من الرئيس غورباتشوف، وهو ما عُدَّ تطورًا مهمًّا بالنسبة للأرمن الذين عدُّوا علييف أحد أكبر العوائق أمام توحيد أرمينيا وقره باغ، وكان الحدث الثاني تصريح المستشار الاقتصادي للرئيس غورباتشوف بأن موسكو تدعم اتحاد أرمينيا وقره

باغ، وهو ما رفع من طموحات الأرمن للسيطرة على الإقليم، وهو ما تجسد في توقيع عشرات الآلاف من الأرمن على عريضة تطالب بإجراء استفتاء على وضع المنطقة، وإرسالها إلى موسكو. وعلى الرغم من تشكيل لجنة سوفيتية لدراسة القضية إلا أن المحاولة لم تُتوَّج بالنجاح المنشود، وبدأت التوترات بين الأرمن والأتراك الأذريين في الإقليم في الظهور.

أما الفصل الخامس فقد درس الوضع القانوني للإقليم في إطار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وهنا تدّعي الباحثة أن المبدأ لا يمكن أن يتحقق إلا بشروط معينة، في ظل عدم وجود مستعمرات في يومنا هذا. فمثلًا إذا تضمّن دستور الدولة اعترافًا بهذا المبدأ كما كان الحال في الدستور السوفيتي واليوغوسلافي فيمكن تطبيقه، ولكن إذا لم يتضمن الدستور هذا الحق كما هو الوضع في دستور روسيا الاتحادية فمن غير الممكن تطبيقه. وتشير الباحثة أيضًا إلى أن معاهدة باريس «لأوروبا أفضل» قد نصّت على ضرورة أن يتحقّق تطبيق المبدأ من دون تعارض مع معاهدة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي في العموم، ومبدأ الحفاظ على وحدة أراضي الدول على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، خلصت الكاتبة إلى أنه ينبغي ألا يتحقّق تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عبر الإخلال بوحدة الدول، وإلا فإن العالم سيدخل في دوامة من نزاعات لا نهاية لها.

بحث الفصل السادس أسباب حرب قره باغ الأولى ونتائجها، حيث يرى الباحث أن العوامل الآتية كان لها الدور الأكبر في ظهور الصراع وتحوّله إلى حرب، ثم بقائه بدون حلّ لسنوات طويلة:

1. انضمام جهات فاعلة جديدة للصراع في القوقاز الذي كان تاريخيًّا بين روسيا والدولة العثمانية وإيران.

2. المسألة الأرمينية وسياسات دول المنطقة إزاءها.

شهدت الثمانينيات مطالب من أرمينيا لتوسيع أراضيها على حساب أذربيجان في ظل رفض من الاتحاد السوفيتي. ولكن سرعان ما انهار الاتحاد السوفيتي، وبدأت أرمينيا في شنّ هجمات إرهابية على الأراضي الأذرية، كما جرى تنفيذ مذابح بحق الأتراك الأذريين المقيمين في أرمينيا وجرى تعذيبهم. في المرحلة التالية حاولت أرمينيا إعطاء انطباع للمجتمع الدولي بأنها ليس لديها أيّ مطامع في الإقليم، وأن المسألة كلّها مجرد نضال من أرمن قره باغ للاستقلال، وذلك لتجنب الصعوبات المتعلقة بالقانون الدولي. وقد تمكنت أرمينيا بفضل الدعم العسكري الخارجي من احتلال خُمس الأراضي الأذربيجانية، كما أنها واصلت ضمّ الأراضي حتى في أثناء سريان اتفاقات وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من النداءات الدولية لإنهاء الاحتلال إلا أن أرمينيا لم تصغ إلى ذلك، واستغلت فرصة الحرب الأهلية التي شهدتها أذربيجان صيف عام 1993. وقد توقفت الحرب عام 1994 بعد الاتفاق على وقف لإطلاق النار بوساطة روسيا، ولكن أرمينيا خرقت هذا الاتفاق مرات عديدة، وكان آخر خرق ذلك الذي أشعل حرب قره باغ الثانية عام 2020.

تناول الفصل السابع المسار الدبلوماسي للصراع. بدأ هذا المسار بتوقيع بروتوكول لوقف إطلاق النار في بيشكيك عام 1994، ولكن أرمينيا خرقت الاتفاق من دون أن تنتظر طويلًا. فيما بعد تواصلت المبادرات من الجهات الفاعلة

إقليميًّا والمنظمات الدولية لحل الصراع، كان أولها مبادرة الرئيس الروسي يلتسن التي شاركت فيها كازاخستان أيضًا، ولكنها باءت بالإخفاق أيضًا، بسبب تصرفات أرمينيا. كانت المحاولة الأهمّ والأشمل لحلّ الصراع هي مبادرة مجموعة مينسك التي أُطلِقت في مرحلة مبكرة من النزاع. وكانت قمة لشبونة عام 1994 أحد أهم النقاط الفارقة في هذا المسار، حيث أرست ثلاثة أسس لحل سلميّ للأزمة، هي:

1. وحدة أراضي أذربيجان وأرمينيا.
2. تحديد الوضع القانوني لقره باغ عبر اتفاق على أساس تحديد المصير.
3. ضمان الأمان لإقليم قره باغ وسكانه.

وقد استمرت المبادرة ربع قرن من دون تحقيق نتائج تذكر. ومع إحداث تغييرات في بنية المجموعة ظهرت خيارات، مثل «الحل الشامل» و«الحل التقدمي» و«الدولة المشتركة» إلا أن أيًّا منها لم يتحقق؛ بسبب اعتراضات طرفَي النزاع. ويمكن القول: إن النتائج الأهمّ قد أتت من لقاءات مدريد التي عُقِدت عام 2007، وأصدرت توصيات لحكومتَي أذربيجان وأرمينيا وإدارة الإقليم، إلا أن المجتمع الدولي ومجموعة مينسك والاتحاد الأوروبي أخفقوا في التوافق على صيغة للحل. على الرغم من كل هذه الجهود، تواصلت الاستفزازات الأرمينية، حيث شهدت أعوام 2016 و2018 اعتداءات من أرمينيا على أذربيجان انتهت في كل مرة بتراجع أرميني على الأرض. خلص الفصل إلى أن مسار مينسك التفاوضي قد باء بالإخفاق، وأن الأزمة لم يتحقّق حلها إلا بالقوة.

أما الجزء الثالث من الكتاب فقد تناول حرب قره باغ الثانية، حيث ناقش الفصل الثامن الطريق إلى الحرب الذي كان أهم محطاته تغيير النظام الأرمني عام 2018، واشتباكات طوفوز 2020. حيث سادت حالة من التفاؤل الأوساط المنخرطة في عملية المفاوضات بعد وصول نيكول باشينيان إلى السلطة في أرمينيا عقب ثورة شعبية. وقد تعزّزت تلك الآمال بحلّ الصراع بعد عدد من التطورات، كان أهمها اتفاق الزعيمين الأرمني والأذربيجاني على عمل خطّ ساخن بين القادة العسكريين من كلا الطرفين. ولكن الاستفزازات الأرمينية فيما بعد أثبتت أنه لم يطرأ أيّ تغيّر على النهج الأرمني.

يجادل الفصل التاسع من الكتاب بأن تصاعد القوة العسكرية لأذربيجان في الأعوام السابقة على الحرب، والدعم العسكري والدبلوماسي والتقني الذي قدمته أنقرة لباكو في مواجهة الاستفزازات الأرمينية كانا على رأس العوامل التي أدت إلى حرب قره باغ الثانية.

حمل الفصل العاشر من الكتاب عنوان «نفاد الصبر الإستراتيجي لأذربيجان والمعادلة الجديدة في قره باغ». حيث يجادل الباحثان فرهاد بيرنجي ومحمد تشاغاتاي كولر بأن اندلاع حرب قره باغ الثانية التي وُصِفت في البحث بأنها نفاد للصبر الإستراتيجي لأذربيجان تطور في إطار أربعة مقومات أساسية، هي:

1. الوضع القائم فعليًّا منذ عام 1994 الذي أضحى غير مستدام مع الوقت.
2. تطور القدرات العسكرية لأذربيجان على مدار السنين مقارنة بأرمينيا.

3. التناغم بين الدبلوماسية الأذربيجانية والظروف الدولية والإقليمية الراهنة.

4. الانخراط التركي في العملية لمصلحة أذربيجان.

يرى الباحثان أن الاعتداءات الأرمينية في طوفوز كانت القشّة التي قصمت ظهر البعير، وأدت إلى اندلاع الحرب الثانية. وقد حلّل الباحثان المعادلة التي ظهرت في أعقاب الحرب من خلال أربعة أبعاد، هي: تعزيز النفوذ الإقليمي الروسي، وتزايد النفوذ الإقليمي التركي، وتراجع النفوذ الإيراني، والتداعيات العالمية للحرب. أما الفصل الحادي عشر فقد تناول الموقف في القوقاز في أعقاب الحرب، وحلّل بنود الاتفاق الثلاثي الذي وقعته أذربيجان وروسيا وأرمينيا من وجهة نظر أرمينية. وقد حمل الفصل الثاني عشر عنوان «العملية العسكرية الأذرية في حرب قره باغ الثانية: تحليل تقني للانتصار» في هذا الفصل يتناول الباحث العوامل التي أثرت في العملية، وأوّلها المناخ السياسي والشرعية، حيث تجادل الدراسة بأن نجاح القيادة السياسية الأذرية في إبقاء روسيا خارج الحرب، واستغلالها عدم فعالية أوروبا، واقتناصها فرصة انشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية- أسهم في حسم نتيجة الحرب. ومن العوامل الأخرى التي أثّرت في الحرب تقدير التهديدات، والاستعداد للحرب (الإنفاق العسكري، وتدريب القوات، والنظام اللوجستي، والمستوى المعنوي)، والتقنيات العسكرية، والبيئة الجغرافية والمناخ. شمل الفصل بعد ذلك تحليلًا ميدانيًّا مفصّلًا للحرب والتطورات على الأرض.

أما الفصل الثالث عشر فقد درس الحرب من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، وادّعى أن الأعمال الحربية الأرمينية في الحرب الأخيرة تشكّل جرائم في القانون الدولي، إذ إنّ قتل أو جرح المدنيين، ومهاجمة المدنيين، وقصف المناطق المدنية، والبنية التحتية الأساسية التي تلبّي الاحتياجات الأساسية للسكان، ومهاجمة الطواقم، والمنشآت، والمركبات الطبية- كلُّ ذلك يُعَدّ جرائم حرب. بعض من هذه الجرائم قد تُعَدّ جرائم ضد الإنسانية إذا ما ثبت أنها نُفِّذت على شكل هجمات ممنهجة. فالاعتداءات الأرمينية التي دمّرت التراث الثقافي والتاريخي أو البيئة، واستغلال الأطفال في أنشطة حربية- كل ذلك يدخل في نطاق جرائم الحرب.

أما الجزء الرابع والأخير من الكتاب فتناول سياسات الدول الفاعلة إزاء صراع قره باغ، كلّ على حدة:

السياسة الروسية تجاه الصراع: تحدّدها أربعة عوامل، هي: الموقف الجيوسياسي في المنطقة، والعلاقات الثنائية مع طرفَي النزاع، والسياسة الخارجية لهما، والمقاربات المتباينة لصنّاع القرار في روسيا. اتبعت روسيا سياسة أكثر نشاطًا لحل المشكلة منذ عام 2008، حيث قدّمت مقترحات لحلّ الأزمة لم تلق قبولًا لدى أذربيجان تارة، وأرمينيا تارة أخرة. وعلى الجانب الآخر حرصت أذربيجان على التأكيد لروسيا أن تحرير أراضيها المحتلة يُعَدّ خطًّا أحمر بالنسبة لها، ولكنها حرصت أيضًا على عدم تبنّي أي سياسة قد تزعج روسيا، مع ضمان الدعم التركي. ومن هنا لم تر روسيا في التحركات الأذربيجانية تهديدًا لها، وهو ما تجلّى في تصريح الرئيس بوتين عام 2020 أن «قره باغ أرض أذرية وفقًا للقانون الدولي».

السياسة التركية: منذ نشأة صراع قره باغ وتركيا تتابعها عن كثب، وتبذل جهودها لتأكيد السيادة الأذرية على الإقليم وإنهاء الاحتلال. وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016 ومع تزايد القدرات العسكرية التركية حرصت تركيا على دعم أذربيجان عسكريًّا، ومدها بمنظومات حربية محلية الصنع، وعلى رأسها الطائرات المسيّرة. وقد حرصت أنقره قبل الحرب وبعدها على دعم الجهود الدبلوماسية الأذرية، وكان أقوى ردّ فعل على اعتراف البرلمان الفرنسي بقره باغ دولة مستقلة هو الردّ التركي.

السياسة الإيرانية: مع اندلاع حرب قره باغ الثانية سعت إيران إلى الحفاظ على الوضع الراهن آنذاك، ولكن خطابها الرسمي أكّد حيادها وسعيها للوساطة. وقد شكّل تلك السياسة مخاوف إثنية داخلية وجيوسياسية.